الدولية للطاقة الذرية: نتحقق من تجاوز طهران الحد المسموح به

ترامب يحذر إيران بعد تخصيب اليورانيوم

الرئيس الأميركي دونالد ترامب

روحاني وظريف في زيارة إلى منشأة نووية

عواصم – «وكالات»: قالت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أمس الإثنين، إنها لا تزال تتحقق في إعلان إيرا تخطي مستوى تخصيب اليورانيوم للحد المسموح به بموجب الاتفاق النووي، الذي تعنى الوكالة بمراقبة الالتزام بتنفيذه.

وقال متحدث باسم الوكالة: «نحن على علم بإعلان إيران عن مستوى تخصيب اليورانيوم، نقوم حاليا بالتحقق من هذا التطور».

وجاء ذلك بعد يوم من إعلان الوكالة أن مفتشيها سيرفعون تقريرا عن الأمر، بمجرد التحقق منه.

من ناحيته حذر الرئيس الأميركي دونالد ترامب الأحد إيران من خرقها للحدّ الأقصى لتخصيب اليورانيوم المحدد في الاتفاق النووي الموقع بين طهران والدول الكبرى.

وقال ترامب للصحافيين في موريستاون بولاية نيوجيرسي: «على إيران أن تكون حذرة، لأنها تقوم بالتخصيب لسبب واحد، ولن أقول ما هو هذا السبب. لكنه ليس جيدا. من الأفضل ان يكونوا حذرين».

وكان وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو اكد في وقت سابق الأحد ان إيران ستواجه مزيدا من العقوبات ردا على تخصيب اليورانيوم بنسبة يحظرها الاتفاق حول برنامجها النووي في 2015.

وكتب بومبيو على تويتر «التطور الأخير في البرنامج النووي الإيراني سيؤدي إلى مزيد من العزلة والعقوبات. على الدول العودة إلى السياسة القديمة التي تحظر التخصيب. إن امتلاك النظام الايراني اسلحة نووية سيشكل تهديدا اكبر للعالم».

وأكدت إيران الأحد أنها باشرت تخصيب اليورانيوم بنسبة يحظرها الاتفاق حول برنامجها النووي، مهددة بالتخلي عن تعهدات أخرى «خلال ستين يوما»، في محاولة للضغط على الأطراف الأوروبيين في الاتفاق للايفاء بتعهداتهم.

ووقع اتفاق فيينا بين إيران ومجموعة الست المؤلفة من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، الصين، والولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا، وروسيا إضافة إلى ألمانيا.

وتعهدت إيران بموجب الاتفاق بعدم امتلاك السلاح النووي والحد بشكل كبير من أنشطتها النووية وإخضاع منشآتها النووية لمفتشي وكالة الطاقة الذرية، لرفع العقوبات الدولية التي كانت تخنق اقتصادها.

من جهته أعرب الكرملين أمس الإثنين، عن قلقه من قرار طهران تخصيب اليورانيوم بمستوى يحظره الاتفاق الدولي حول البرنامج النووي الإيراني، داعيا إلى مواصلة الحوار.

وقال المتحدث باسم الكرملين ديميتري بيسكوف في مؤتمر صحافي إن «روسيا تريد قبل كل شيء» مواصلة الحوار، وبذل الجهود على المستوى الدبلوماسي»، متهماً الولايات المتحدة بالمسؤولية عن التوتر الحالي.

واضاف «حذرت روسيا والرئيس فلاديمير بوتين من التبعات الحتمية لوضع إحدى الدول الأطراف في الاتفاق حداً لالتزاماتها عبر الانسحاب، نرى الآن بأسف هذه النتائج».

وادى انسحاب الولايات المتحدة إلى عزل طهران بشكل شبه كامل عن النظام المالي الدولي وخسارتها معظم زبائنها من النفط، وأثار هذا التطور الجديد الذي يأتي بعد توترات بين واشنطن وطهران في الخليج الخشية من اندلاع مواجهة في المنطقة.

من جانبه دعا الاتحاد الأوروبي أمس الإثنين، إيران إلى «وقف» كل أنشطتها لتخصيب اليورانيوم المخالفة لالتزاماتها في الاتفاق المبرم مع القوى الكبرى حول ملفها النووي.

وقالت المتحدثة باسم الدبلوماسية الأوروبية مايا كوسيانسيتش: «نحض إيران بقوة على وقف أنشطتها التي تتعارض مع التزاماتها الواردة في إطار» الاتفاق النووي «والعودة عنها» مضيفة أن الاتحاد الأوروبي «قلق جدا» مما أعلنته إيران في نهاية الأسبوع.

كما عبرت وزارة الخارجية الصينية أمس الإثنين، عن أسف بكين لقرار إيران زيادة تخصيب اليورانيوم، بما يتخطى الحد المسموح به بموجب الاتفاق النووي. وأكدت أن حل المسألة النووية الإيرانية يجب أن يكون بالطرق الدبلوماسية.

وقال المتحدث باسم الوزارة كنغ شوانغ في مؤتمر صحافي إن «الصين تأسف للقرار الإيراني، التطبيق الفعال والكامل للاتفاق النووي، هو الحل الوحيد لمعالجة هذا الموضوع».

وطالبت الصين الأطراف المعنية ببذل جهودها للحفاظ على سريان الاتفاق النووي، وإيجاد حلول سياسية وديلوماسية طبقا للقانون الدولي. وأضاف أن «لمنطقة الخليج أهمية خاصة في إمداد الطاقة، وفي الاستقرار والأمن العالميين، نطالب الأطراف المعنية بالهدوء وضبط النفس لتخفيف التوتر».

من جهتها أعربت فرنسا، عن «قلقها الكبير» بعد إعلان ايران انها بدأت بتخصيب اليورانيوم بنسبة يحظرها اتفاق فيينا حول برنامجها النووي، وطالبتها بوقف أي نشاط «لا ينسجم» مع الاتفاق.

وقالت المتحدثة باسم الخارجية الفرنسية انييس فون در مول، في بيان: «نطالب إيران بشدة بوضع حد لكل الأنشطة التي لا تنسجم مع التزاماتها بموجب الاتفاق النووي».

وأضافت المتحدثة باسم الخارجية أن «فرنسا على اتصال وثيق بالشركاء المعنيين لنزع فتيل التوتر المرتبط بالملف النووي الإيراني، وهو أمر ضروري».

وكذلك، طالبت لندن وبرلين طهران بالعودة عن قرارها.

استقالة نائب رئيس عمليات البحرية الأمريكية.. بعد ترقيته

نائب رئيس عمليات البحرية الأمريكية المستقيل الأدميرال وليام موران

واشنطن – «وكالات»: أعلن نائب رئيس العمليات البحرية الأمريكية الأدميرال وليام موران الأحد، تقاعده من منصبه، رغم ترقيته إلى منصب أعلى في البحرية، كان يُفترض أن يتسلمه في أغسطس المقبل.

وقال موران في بيان مكتوب «أبلغت سبنسر، وزير الدفاع بالوكالة، برفض تعييني رئيساً للعمليات البحرية، وطلبت منه السماح لي بالتقاعد». وجاء قراره بعد ما اسماه تحقيقاً مفتوحاً في بعض مراسلاته الشخصية بالبريد الإلكتروني على مدى العامين الماضيين، حسب ما ذكرت صحيفة «آي بي سي» الأمريكية أمس الإثنين.

وتضيف هذه الخطوة المفاجئة للأدميرال، المزيد من التساؤلات على الاضطرابات التي تعصف بأصحاب الرتب العسكرية العليا في البنتاغون، بعد أقل من شهر من انسحاب باتريك شاناهان «فجأة» من منصب وزير الدفاع، الذي شغله بالنيابة لمدة 6 أشهر.

يذكر أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب رشح الأدميرال موران في مايو الماضي، لخلافة الأدميرال جون ريتشاردسون على رأس العمليات البحرية، وعضوا في هيئة الأركان المشتركة.

وبدوره، سيمدد ريتشاردسون ولايته رئيساً للبحرية. وأشار وزير الدفاع ريتشارد سبنسر إلى أنه سيوصي بمرشح جديد للحصول على موافقة مجلس الشيوخ قبل التاريخ الرسمي لتقاعد ريتشاردسون من منصبه في سبتمبر المقبل.

المعارضة في فنزويلا تقول إنها ستجتمع مع ممثلي مادورو

مظاهرات فنزويلا

كاراكاس – «وكالات»: قالت المعارضة في فنزويلا الأحد إنها ستجتمع مع ممثلين لحكومة الرئيس نيكولاس مادورو في باربادوس لإجراء محادثات بوساطة نرويجية في إطار جهود حل الأزمة السياسية في البلاد.

وقال زعيم المعارضة خوان غوايدو، الذي اعترفت به أكثر من 50 دولة زعيماً شرعياً لفنزويلا، إن أي محادثات يجب أن تؤدي إلى حل دائم للأزمة، وألا يستغلها الحزب الاشتراكي لكسب الوقت.

وقال مكتب غوايدو في بيان: «يقر الشعب الفنزويلي وحلفاؤنا وديمقراطيات العالم بالحاجة إلى عملية انتخابية حرة تتسم بالشفافية، وتسمح لنا بتجاوز الأزمة، وبناء مستقبل مشرق».

وقالت حكومة النرويج في بيان إن المحادثات ستعقد هذا الأسبوع.

ولا يسيطر غوايدو على مؤسسات للدولة فيما يرجع إلى حد كبير إلى استمرار الجيش في دعم مادورو.

انتخابات اليونان.. خسارة اليسار وعودة المحافظين

أثينا – «وكالات»: عاد المحافظون إلى سدة الحكم في اليونان إثر فوز كبير في الانتخابات البرلمانية المبكرة التي جرت الأحد، لتنتهي بذلك أربع سنوات من حكم اليساريين بزعامة اليكسيس تسيبراس من حزب سيريزا.

وقال رئيس الوزراء المنتخب كيرياكوس ميتسوتاكيس من حزب الديمقراطية الجديدة المحافظ في كلمة متلفزة إن نتيجة الانتخابات منحته تفويضا قويا وواضحا من أجل تحقيق التغيير في اليونان.

وأضاف «أنا ملتزم بتقليص الضرائب وتوفير استثمارات كثيرة ووظائف جيدة وجديدة ونمو يسمح بتحسين الأجور وزيادة المعاشات في دولة تتسم بالكفاءة».

وأظهر إحصاء رسمي غير نهائي لوزارة الداخلية أن حزب الديمقراطية الجديدة حقق تقدما بفارق كبير بحصوله على حوالي 39 في المئة من الأصوات مقابل حوالي 31 في المئة لصالح حزب سيريزا اليساري.

وأظهرت نتائج استطلاع لرأي الناخبين بعد إدلائهم بأصواتهم فوز حزب الديمقراطية الجديدة بعدد يتراوح بين 155 و167 مقعدا في البرلمان الذي تبلغ عدد مقاعده 300، مستفيدا من نظام انتخابي يمنح مقاعد إضافية للفائز.

وأقر تسيبراس رئيس الوزراء المنتهية ولايته بالخسارة، وقال إنه يحترم إرادة الشعب اليوناني. وأضاف «اليوم نقبل حكم الشعب ورؤوسنا مرفوعة. كان علينا اتخاذ قرارات صعبة بتكلفة سياسية باهظة من أجل وصول اليونان إلى ما هي عليه الآن».

ويأمل رئيس الوزراء المنتخب ميتسوتاكيس (51 عاما) وهو سليل عائلة سياسية شهيرة، أن يقتفي أثر والده الذي كان رئيسا للوزراء.

وعاشت اليونان أزمة مالية طاحنة منذ عام 2010 احتاجت معها إلى دعم مالي من شركائها في الاتحاد الأوروبي ثلاث مرات.

وكان تسيبراس (44 عاما) قد شق طريقه إلى السلطة في عام 2015 متعهدا بالتخلي عن خطط التقشف، غير أنه تراجع عن موقفه بعد أسابيع.

كيرياكوس ميتسوتاكيس قال إن الانتخابات منحته تفويضا قويا وواضحا من أجل تحقيق التغيير في اليونان

المطالبة بتحقيق أممي في «الحرب على المخدرات» بالفلبين

«وكالات»: قالت منظمة العفو الدولية أمس الإثنين، إن جرائم الإعدام خارج نطاق القضاء التي ترتكبها الشرطة في الفلبين لا تزال متفشية، مشيرة إلى أن حجم الانتهاكات وصل إلى حد الجرائم ضد الإنسانية.

وقالت العفو الدولية في تقرير إن موجة القتل التي أثارتها حملة الرئيس الفلبيني رودريغو دوتيرتي الدموية ضد المخدرات لا تزال مستعرة، وان على الأمم المتحدة التحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم المحتملة ضد الإنسانية التي ارتكبت في إطار «الحرب على المخدرات».

وقال نيكولاس بيكلين، مدير شؤون شرق وجنوب شرق آسيا في العفو الدولية: «بعد مرور ثلاثة أعوام، لا تزال الحرب على المخدرات، التي أعلنها الرئيس دوتيرتي مجرد مشروع قتل يدفع الفقراء تكلفته الكبرى».

وأضاف «حان الوقت لتتخذ الأمم المتحدة، بداية من مجلس حقوق الإنسان، إجراءً حاسما لمحاسبة الرئيس دوتيرتي وحكومته».

واعترفت الحكومة الفلبينية بمقتل ما لا يقل عن 6600 شخص على أيدي الشرطة، وتشير الأدلة إلى مقتل آلاف آخرين على يد مسلحين مجهولين، يُرجح أنهم مرتبطون بالشرطة.

وطالما دافع دوتيرتي عن الحملة ضد المخدرات، قائلاً إن المتورطين في جرائم المخدرات «مجرمون» وقتلهم «مبرر».

تظاهرة مناهضة للإعدام خارج أحكام القضاء في الفلبين